

بيان رئيسة الإتفاقية حول انضمام لبنان إلى اتفاقية حظر الألغام
لبنان ينضم إلى إتفاقية حظر الألغام العالمية
تعزيز المعيار الدولي في أوقات التحديات

جنيف، ٢١ مايو/أيار ٢٠٢٦ — تعيد جمهورية لبنان زخما متجددا، في لحظة حرجة، لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، التي اعتمدها أكثر من ٨٠٪ من دول العالم، مما يعزز الالتزام الجماعي بحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد، مع ضمان تدميرها ومساعدة الضحايا.

قالت السفيرة يونيس إم. تيمبو لومبيا، الممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة في جنيف ورئيسة الاتفاقية: "في فترة أثرت فيها بعض الدول تساؤلات حول التزاماتها بموجب معاهدات نزع السلاح الإنساني، يرسل قرار لبنان رسالة واضحة وفي الوقت المناسب: يجب أن تظل حماية المدنيين في المقام الأول، ويجب الحفاظ على الرفض الدولي للألغام المضادة للأفراد وتعزيزه — لا أن يضعفه."

وقدم لبنان وثيقة الانضمام في ١ مايو/أيار ٢٠٢٦، مما يمثل علامة فرقة مهمة في تعزيز المعيار العالمي ضد سلاح رفضه المجتمع الدولي لعقود. يأتي هذا القرار الشجاع والرمزي في لحظة تصاعد فيها انعدام الأمن الدولي، مما يبرز التزام لبنان بالأمن الجماعي والمبادئ الإنسانية.

"يظهر هذا الانضمام أنه حتى في أوقات استثنائية، يمكن للدول اختيار تدابير استثنائية لتقوية، بدلا من التخلي، عن الأعراف التي تحمي البشرية. قرارهم هو تأكيد قوي على أن الوصمة العالمية ضد الألغام المضادة للأفراد لا تزال مستمرة وتستمر في النمو."

يأتي هذا الانضمام الجديد بعد عام من انضمام جمهورية جزر ملرshal وتونغا، مما يرسل رسالة قوية في لحظة واجهت فيها ما يسمى بأبجح معاهدة نزع السلاح انسحابات من قبل خمس دول أوروبية أطراف.

"الألغام المضادة للأفراد تسببت في أضرار إنسانية واسعة وطويلة الأمد، تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين وتعيق التعافي والتطور بعد النزاعات. يؤكد انضمام لبنان على استمرار أهمية الاتفاقية وصمود الاتفاقية كحجر الأساس في نزع السلاح الإنساني الدولي،" قال خوان كلوس روان، مدير وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية.

تتطلع مجتمع الإتفاقية إلى المشاركة الفعالة للبنان في عمله في المستقبل. وأضاف رئيس الاتفاقية: "أرحب بحرارة بلبنان وأتطلع إلى استقبال ممثليه في الاجتماعات المشتركة القادمة في جنيف في يونيو القادم."

مع انضمام لبنان إلى الاتحاد، أصبح هناك الآن 162 دولة طرفا. لا تزال هناك 35 دولة غير طرفة خرج المعاهدة، بما في ذلك 5 أطراف سابقة.

ملاحظة تحريرية: تم اعتماد الاتفاقية في أوسلو ووقعت في أوتاوا عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ قبل سبعة وعشرين عاما، في ١ مارس/آذار ١٩٩٩. إنها المعاهدة الإنسانية ونزع السلاح الرئيسية التي تهدف إلى إنهاء المعاناة والخسائر التي تسببها الألغام المضادة للأفراد من خلال حظر استخدامها وتخزينها وإنتاجها ونقلها، وضمان تدميرها، ومساعدة الضحايا. معاً، دمرت الدول الأطراف أكثر من ٥٣ مليون لغم مضاد للأفراد. ساهم تنفيذ المعاهدة في السلام والتنمية من خلال جعل مليارات الأمتار المربعة من الأراضي آمنة مرة أخرى للنشاط البشري وتقديم الدعم لأولئك الذين وقعوا ضحايا السلاح.